الحكومة تشترط حمل الوثائق الثبوتية لاستقبال اللاجئين

فلاح شنشل : لا يحق للمالكي الصفح عن البعثيين العائدين من سوريا

□ بغداد / أزل العويني – غسان عادل

قال رئيس لجنة المساءلة والعدالة في الدورة البرلمانية السابقة فلاح شنشل، ان "رئيس الوزراء نوري المالكي ليس له الحق في المصالحة مع البعثيين العائدين من سوريا أو الصفح عنهم. فيما طالب نواب اعتبار السوريين الداخلين الى العراق لاجئين لانهم لا يحملون اوراقاً ثبوتية.

واضاف شنشل في تصريح لمراسل المدى في البرلمان " على رئيس الوزراء ان لا يتجاهل قانون المساءلة والعدالة والذي كان قد اقره البرلمان وهو ساري المفعول في الوقت الحاضر، مشيراً الى ان القانون وضح طرق وتفاصيل المصالحة من اعضاء حزب البعث خصوصا الذين عادوا من سوريا، مؤكدا على ان القانون يحتاج الى بعض التعديلات فيما يخص البعثيين الذين يرغبون بتسليم بيناتهم الى هيئة المساءلة كي يتم احالتهم على التقاعد وتمديد فترة استلام الطلبات.

وكانت المادة المشار اليها في قانون المساءلة والعدالة تجيز لاعضاء الفرق ان يقدموا طلبا خلال فترة ٦٠ يوما من داخل العراق و ٩٠ يوما من الخارج، كي تتم إحالتهم على التقاعد بعد أن تتفحص الهيئة أنهم لم يرتكبوا جرائم ضد أبناء الشعب.

وأوضح شنشل "الى ان اللجنة السباعية المشكلة داخل هيئة المساءلة والعدالة ناقشت هذا الامر، وهي بصدد رفع توصياتها الى البرلمان من اجل تعديل بعض فقرات القانون".

واشار شنشل على الحكومة ان تفصل بين العائدين من سوريا، حيث ان هناك بعثيين متهمين بارتكابهم جرائم ضد ابناء الشعب، وعليها ان تعتمد على استمارة المعلومات من اجل ملء معلومات عن اسمائهم واماكن سكناهم عن كل عائد سواء كان بعثيا او غير ذلك.واكد شنشل وهو المرشح الأبرز لتولي منصب رئاسة هيئة المساءلة والعدالة ان "هناك معلومات تشير بوجود اشخاص دخلوا الى العراق بدون اوراق ثبوتية، مرجحا ان يكونوا من جنسيات غير عراقية".ودعا شنشل الحكومة الى التعامل مع الذين دخلوا مؤخرا الى العراق بإيجاد حلول، وتوفير فرص عمل او تأمين حياة كريمة، كي لا تقوم الجماعات المسلحة باستغلالهم.وفي سياق متصل استبعد مرشح التحالف، ان يتم حسم منصب رئيس هيئة المساءلة والعدالة خلال الفترة القادمة، مبينا الى ان لجنة لإعادة النظر في موضوع التوازن المنصوص عليه دستوريا، بطيئة في عملها، وتحتاج الى ٤ اشهر لحسم أحقية هيئة المساءلة، سواء كانت للتحالف الوطني او للقائمة العراقية.وأكد شنشل ان التحالف يدعمه بشكل متواصل، واذا ما كانت الهيئة من حصة التحالف فسأكون انا رئيسا لها.بالمقابل اكد ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الحكومة نوري المالكي، ان المصالحة مع البعثيين، لم تكن على حساب دماء الأبرياء ولم يذهب بعيداً عما قاله شنشل بأن المالكي ليس هو الوحيد المعني بالصفح عن البعثيين.

شنشل

عضو الائتلاف النائب هيثم الجبوري اكد لمراسل المدى في مجلس النواب ان " رئيس الحكومة حين لوح بالصفح عن البعثيين في سوريا، كان من واجبه الانساني، كون ان اغلبهم عالق هو وعائلته.بالمقابل اكد مسؤولون محليون في محافظة الانبار مطالبة السلطات العراقية في المراكز الحدودية من النازحين السوريين وثائق ثبوتية رسمية للسماح لهم بالدخول الى الاراضي العراقية.

وقال قائممقام قضاء القائم " ان "قائد القوات البرية الفريق الركن علي غيدان اصدر اوامر تقضي باعتماد الوثائق الرسمية للسماح للسوريين بالدخول الى الاراضي العراقية".

الوزير شياع يرفض تقارير المنظمات الدولية ويطعن في معلوماتها

نواب وناشطون: حقوق الإنسان تُنتهك و135 توصية دولية لم يتم العمل بها

□ بغداد / مؤيد الطيب

انتقد محمد شياع وزير حقوق الإنسان في تصريح مفاجئ التقارير الدولية التي تحدثت عن انتهاكات بحق المواطنين ووصفها بـ"المغلوطة وغير الصحيحة". وأبدت النائبة عن التحالف الكردستاني عضو لجنة حقوق الإنسان في البرلمان أشواق الجاف استغرابها هذا التصريح واصفة الوزارة بـ"الجريئة" حيث تغامر بإعلان مثل هذا التصريح وسط خضم المشاكل التي يعانيها المواطن.

وأكدت الجاف في تصريح لـ(المدى) أمس الأربعاء إن "حقوق الإنسان مازالت في العراق تنتهك بشكل مستمر وإن اكثر التقارير الدولية التي تصل لنا عن تلك الإنتهاكات هي حقيقية ولا نستطيع أن ننكر كل ما حدث من إعتقالات عشوائية وإعتداء على المتظاهرين في عموم العراق بالإضافة إلى قلة الخدمات وإنهيار البنى التحتية وملف الفساد الإداري الذي لم يتم الوقوف على وسائل الحد منه حتى الآن، وكل ذلك يمثل خرقاً كبيراً لحقوق الإنسان".

وأضافت الجاف إن "قضية حقوق الإنسان مازالت وليدة رغم التغيير الحاصل في العراق منذ سقوط النظام الدكتاتوري، فنحن مازلنا في بداية الطريق من أجل الإنتقال الحقيقي بالواقع الإنساني، وهذا لا يعني أن نتجاهل ما نراه من إنتهاكات حدثت وسجلت بكاميرات ووثقت ويجب على الوزارة التحقيق فيها وإدانتها".

ونوهت الجاف إلى إن "من الضروري أن تقوم المنظمات الدولية والعراقية بتزويد الوزارة أو اللجنة النيابية بما لديها من ملفات تخص هذه الإنتهاكات من أجل أن يتم التحري والوقوف على الأدلة والعمل وفق نظامنا الداخلي، فنحن نحتاج إلى هذه الوثائق والملفات التي تدين أي فعل يمس حق المواطن".

من جانبها أكدت الناشطة في مجال حقوق الإنسان هناء إدور إن "محاكاة وزارة حقوق الإنسان لواقع المواطن العراقي غير صحيحة، وهناك تقارير تعتمدها بعثة الأمم المتحدة لم تأخذ بها الوزارة رغم التأكد من مصداقيتها وإعتمادها من قبل منظمات حقوق الإنسان الدولية والعراقية".

وأضافت ادور في تصريح لـ(المدى) أمس الأربعاء "لا أستبعد وجود بعض التقارير التي لا تحمل مصداقية تامة لكن هذا لا يمنع ان تعمل الوزارة على التحقيق بما يصل لها من تقارير دولية تفضح الكثير من الجرائم وتعكس الوضع الصعب للكثير من العوائل العراقية".

وأشارت ادور إلى إن "من الضروي إشراك منظمات المجتمع المدني التي تعنى بحقوق الإنسان في عمل الوزارة وتطلعها على بعض الملفات الخاصة بهذه القضية والسماح لتلك المنظمات بزيارة السجون والاطلاع على واقع السجناء فيها".

وأكدت ادور إن "من واجب الحكومة العراقية أن تعمل على ١٣٥ توصية تبنتها لتحسين حماية حقوق الإنسان في العراق والتي تمثل ٧٧٪ من التوصيات التي قدّمتها الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، وعليها معالجة ما يتعلق بتلك التوصيات بشكل جدي وحقيقي".

وفي سياق متصل أفاد مصدر من داخل المفوضية العليا لحقوق الإنسان لـ(المدى) أمس الأربعاء إن المفوضية لم يتم العمل بها حتى الآن ولم يتم تحديد وظائفها، حيث لا تستطيع إعطاء أي تصريح بخصوص أي قضية تخص حقوق الإنسان، رغم أن المفوضية تم التصويت عليها منذ أكثر من شهرين من قبل مجلس النواب لتباشر عملها.

وكانت وزارة حقوق الإنسان، وصفت، أمس الأربعاء، التقارير الدولية التي تحدثت عن انتهاكات حقوق الإنسان في العراق بـ"المغلوطة"، مؤكدة أن تلك التقارير تستند لمعلومات إعلامية، فيما أشارت إلى انها لن تغض النظر عن الانتهاكات بحق حقوق الإنسان في البلاد".

وقال وزير حقوق الإنسان محمد شياع في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "بعض ما يرد في التقارير الدولية التي تتحدث عن انتهاكات كبيرة بحق حقوق الإنسان في العراق مغلوطة وغير صحيحة"، مؤكداً أنها "تستند على معلومات إعلامية ومنتقاة من الانترنت والبعض الآخر نحن نتفق معه".

وطالب شياع المنظمات الدولية المهتمة بحقوق الإنسان بـ"تسليم الوزارة أي معلومات أو وثائق عن انتهاكات حقوق الإنسان في العراق"، معتبراً أن "أهم تحد يواجه حقوق الإنسان في العراق هو الإرهاب".

وتابع شياع أن الوزارة "تتعامل مع حقوق الإنسان في العراق بشكل مهني وخير دليل على ذلك تقريرنا الذي نصدره"، نافياً أن تكون الوزارة قد غضت الطرف عن الانتهاكات بحق حقوق الإنسان".

هذا ويذكر إن بعض أهالي الديونية خرجوا يوم الاثنين الماضي على خلفية التفجير الذي وقع في سوق التحدي وسط المدينة بتظاهرة غضب عقب التفجير احتجاجا على الأجهزة الأمنية لكن بعض رجال الأمن قاموا بإطلاق عيارات نارية لتفريق المتظاهرين، مما أدى إلى اصابة شاب برأسه ومقتله على الفور. وكانت منظمة هيومن رايتس ووتش اتهمت في تقرير صدر في (١٥ أيار ٢٠١٢)، الحكومة العراقية بإعادة العراق إلى "الحكم الشمولي" و"تعذيب المحتجزين، لافتة إلى أن الحكومة ما تزال تدير سجناً أعلنت عن إغلاقه منذ أكثر من عام، فيما دعت المنظمة إلى الكشف عن أسماء كل السجناء وأماكنهم والإفراج عن كل من لم توجه له تهمة بعد، لكن الحكومة العراقية نفت الاتهام، مؤكدة أن السجن مغلق".

ويذكر أن منظمة العفو الدولية كشفت في تقرير صدر، في (١٢ أيلول ٢٠١١)، عن وجود ما لا يقل عن ٣٠ ألف معتقل في السجون العراقية لم تصدر بحقهم أحكام قضائية، متوقعة تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة، إضافة إلى وفاة عدد من المعتقلين أثناء احتجازهم نتيجة التعذيب أو المعاملة السيئة من قبل المحققين أو حراس السجون الذين يرفضون الكشف عن أسماء المعتقلين لديهم".

عالم آخر

■ سرمد الطائي

أمن ومجانين ومواليد تسعينات

الأسئلة التي بعثتها للانتحاري قبل ٣ أيام، جعلت العديد من الأصدقاء يرسلون لي جملة ملاحظات ومعلومات مؤلمة وصادمة حول واقعنا الأمني وكيفية إدارته. الحكايات لا يتسع مقال لسردها، فهي تبدأ من ضابط عثر على انتحاري فطردته الحكومة من العمل، الى شرطي يقطع اسلاك الصواعق بأسنانه ويظل عالقا في صراع الجيش والشرطة، وقنابل يجري تهريبها عبر شبكة المجاري داخل مؤسسة أكاديمية، ومجانين يباع الواحد منهم بعشرين ألف دولار ليجري إعدامه بدل المجرم الحقيقي، وانتحاريين "بعمر الورود" يزج بهم في حرب استنزاف رهيبة.

إحدى الحكايات تتعلق بضابط اكتشف بعملية استخباري ذكية، انتحاريا أراد تفجير نفسه قبل القمة العربية المنعقدة ببغداد، ببضع ساعات. الضابط كان يتحلى بخبرة ممتازة وتدرب طويلا على الفنون القتالية، واستطاع بحركة خاطفة ان يضع القيود في يدي الانتحاري ويفتح الحزام الناسف. الرجل خاطر بحياته ونجا بأعجوبة، لكنه تلقى كتابا رسميا يطرد بموجبه من الخدمة لانه كان قبل ١١ عاما، موظفا في أجهزة امن صدام حسين، واكتسب خبرته هناك وصار يستثمرها في مكافحة الارهاب طيلة الاعوام التسعة الماضية!

الحكاية تتحدث عن بطولات عديدة وتضحيات يقدمها منتسبو الجهاز الأمني، من قبيل عنصر في مكافحة المتفجرات عثر على صواريخ معدة للإطلاق ولم يسعفه الوقت لجلب معداته، فراح يخاطر بنفسه ويقطع أسلاكها بأسنانه. لكن مثل هذا الجهد حسب حكايتنا، يظل عالقا دون تطوير او تشجيع، بسبب صراع ازلي بين عمليات بغداد (الجيش) ووزارة الداخلية، حول تفاصيل كثيرة تتعلق بالصلاحيات الامنية وعدم رغبة الجيش بتسليم المدن الى الشرطة، وما الى ذلك، وسوء التفاهم هذا يبدد كثيرا من فرص تطوير الخبرات وتبادل المعلومات الاستخبارية ويضيع علينا وقتا وجهدا ودما بلا حساب.

والشعور بأن مؤسسات الدولة الأخرى لا تتعاون مع عناصر الامن، أمر يشيع الاحباط. فالضباط مستاؤون من ادارة السجون وبعض القضاة، ويقولون ان اجهزة الامن تخاطر بأرواح منتسبيها وتلقي القبض على القتلة، لكن هؤلاء يخرجون "براءة" عبر محامين متخصصين وبارعين وبصفقات مالية كبيرة، او من خلال تهريبهم عبر "صفقات كبيرة" مع متعهدين داخل السجون. بل ان هناك من يقوم بإدخال أشخاص مجانين ويستبدلهم بمتهمين كبار، ثم يخرج المتهم ويبقى المجنون يمضي عقوبة السجن، او تنفذ به عملية الاعدام، وهؤلاء يؤكدون ان سعر المجنون في العراق اصبح ٢٠ ألف دولار لاستخدامه في مختلف تفاصيل العمل العنفي.

ضابط آخر يحدثك عن الأساليب المعقدة التي لا تخطر على بال، في تنفيذ العمليات. يقول ان احد المسلحين تسلل عبر شبكة مجارٍ واحدة من الكليات ونجح عبر هذا الطريق الغريب، ان ينقل عبوات ناسفة مخططا لعملية كبيرة، لولا اعتراف شريك له في آخر لحظة، ونجاح الشرطة في القاء القبض عليه.

الفقرة الأشد إيلاما في جملة التعليقات التي وصلتني، هي ان معظم الانتحاريين الذين جرى رصدهم خلال العامين الماضيين، كانوا من مواليد التسعينيات وكما يبدو من صورهم التي تجمعها التحريات فيما بعد، فإنهم يحرصون على ارتداء ملابس "آخر موديل" ويحبون احدث تسريحات الشعر، ويستقلون سيارات حديثة ولديهم حبيبات..الخ. اي انهم وردة تتفتح توا وتقبل على الحياة، لكنهم وعبر عملية لم تجر دراستها بعد، يقعون ضحية جهة تستغل عاطفتهم السياسية او الاجتماعية الجياشة وشعورهم بالظلم، وحماسهم الشبابي المتقد.

إنني اردد دائما ان الفشل هو واحد. وبالتأكيد فإن وزارة الكهرباء على سبيل المثال لديها مال كاف، وفيها كوادر مخلصة وخبيرة، لكن السياسة العامة هي التي تمنعهم من تطوير واقع الحال. وقل هذا عن المؤسسات الخدمية من البلديات الى الصحة وصولا للتربية. ومؤسسة الامن واقعة تحت القاعدة ذاتها، فهي تضحي كثيرا ولديها خبرات جيدة ومخصصات مالية طائلة، لكنها تدار بنحو سيئ لا يبالي كثيرا بأن تبقى الحرب على الارهاب ٥٠ سنة اخرى. وهناك تجار للفشل يحافظون عليه ويطورونه، لانهم لن يعيشوا لو حانت لحظة النجاح، كما هو حال تجار الاسلحة وقت الحرب.

نواب يحذرون من مخالفات إذا لم يُطبق مبدأ "الباقي الأقوى"

التحالف الوطني يؤكد التزامه إجراء انتخابات مجالس المحافظات

□ بغداد / متابعة المدى

وصف التحالف الوطني العراقي، امس الأربعاء، لقاءات لجنة الإصلاح مع الكتل السياسية بـ"الايجابية"، في حين دعا إلى دعم القوى الأمنية في التصدي لقوى "الإرهاب وبقايا البعث"، وأكد التزامه بإجراء انتخابات مجالس المحافظات في موعدها من خلال الإسراع في تشكيل مفوضية الانتخابات.بينما طالب نواب يمثلون كتلا سياسية مختلفة بتطبيق قرار المحكمة الاتحادية في اعتماد مبدأ الباقي الأقوى بقانون الانتخابات.

وقال التحالف في بيان صدر، امس، وتلقت "المدى" نسخة منه، إن "الهيئة السياسية للتحالف الوطني عقدت، مساء الثلاثاء، اجتماعها الدوري بحضور جميع مكوناته في مكتب رئيس التحالف إبراهيم الجعفري"، مبيناً أنه "جرى خلال الاجتماع استعراض نتائج اللقاءات التي أجرتها لجنة الإصلاح مع بقية الكتل والقوى السياسية والتي كانت إيجابية".

وأضاف التحالف أن "اللقاءات كانت داعمة للمشروع الإصلاحي الذي ينبغي أن يدعم بملاحظات الشركاء السياسيين"، مؤكدا على ضرورة "اعتماد آلية تحسم عدداً من الملفات في مدة زمنية قياسية إضافة إلى ضرورة العمل على تحصين الوحدة الوطنية وحماية العملية السياسية والنظام من التداعيات الخارجية".

ودعا التحالف إلى "الاستفادة من أجواء شهر رمضان في تعزيز العلاقات المشتركة بين الأطراف والمضي في التهدئة الإعلامية التي التزمت بها الأطراف السياسية وانعكست إيجاباً على العملية برمتها"، مشدداً على أهمية "دعم القوى الأمنية في التصدي بحزم لقوى الإرهاب وبقايا البعث المنحل الذين سفكوا الدماء الطاهرة في هذا الشهر الفضيل".

ولفت التحالف إلى أنه "ملتزم بإنجاز الانتخابات المحلية لمجالس المحافظات في مواعيدها القانونية من خلال الإسراع في تشكيل المفوضية العليا للانتخابات"، موضحاً أن "الحوارات قطعت بشأنها مراحل متقدمة وقابلة للحسم في الأيام المقبلة".

وكانت الكتلة العراقية الحرة كشفت عن وجود توجه عام بقبول مقترح بجعل أعضاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ١٣ عضوا، فيما رجحت أن يصوت مجلس النواب على ذلك المقترح بعد شهر رمضان.

انتخابات مجالس المحافظات السابقة (ارشيف)

وقال رئيس الكتلة قتيبة الجبوري في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "هناك مقترحا تؤيده الكتلة العراقية الحرة يقضي بأن يكون عدد أعضاء مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ١٣ عضوا"، مؤكدا أن "هناك توجها عاما بقبول هذا المقترح".

ورجح الجبوري أن "يتم التصويت على عدد أعضاء المفوضية بعد شهر رمضان"، مشيرا إلى أن "القرار المبدئي الذي اتخذته الكتلة العراقية الحرة هو دخول انتخابات مجالس المحافظات بقائمة بمنفردة لوحدها في بعض المحافظات فيما ستتحالف مع كتل سياسية في محافظات أخرى". وكشف النائب عن ائتلاف دولة القانون عباس البياتي، في (٢١ تموز الحالي)، عن مباحثات تجري بين الكتل السياسية الرئيسة للوصول الى صيغة نهائية بشأن عدد لأعضاء مفوضية الانتخابات، لافتا إلى أن هناك مساعي لجعل عددهم ١٥ عضوا، فيما أكد أن ائتلافه يدعو إلى أن يكون عددهم تسعة أعضاء فقط. الى ذلك طالب نواب يمثلون كتلا سياسية مختلفة بمجلس النواب، امس الأربعاء، بتطبيق قرار المحكمة الاتحادية في اعتماد مبدأ الباقي الأقوى بقانون الانتخابات، معتبرين أن عدم تطبيق هذا المبدأ سيقود لمخالفات واضحة، فيما اتهموا الكتل الكبيرة بـ"معارضة" هذا التوجه.

وقال النائب عن كتلة الفضيلة حسين المرعبي خلال مؤتمر صحافي مشترك عقده، امس، في مبنى البرلمان مع عدد من أعضاء مجلس النواب من مختلف الكتل السياسية وحضرته "المدى"، إن "مبدأ الباقي الأقوى يحقق مشاركة واسعة في العملية السياسية لأكثر نسبة من الجمهور، وهو ما يوفر قوة داعمة للنظام ويزيد من استقرار العملية السياسية"، مطالبا بـ"تطبيق قرار المحكمة الاتحادية في اعتماد هذا المبدأ بقانون الانتخابات".

وأضاف المرعبي أن "العدالة تقضي أن توزع المقاعد المتبقية للقائمة أو المرشح الحاصل على أعلى قيمة كسرية من القاسم الانتخابي"، معتبرا أن "عدم تطبيق الباقي الأقوى في قانون الانتخابات سيقود لمخالفات واضحة لمبادئ الديمقراطية".

وأوضح المرعبي انه "وفقا للنظام السابق لتوزيع المقاعد قد تهمل نسبة أكثر من ٦٥٪ أو ٧٠٪ من أصوات المصوتين وتمثل فقط نسبة ٣٥٪ أو ٣٠٪ من المصوتين وهو ما يتعارض مع الديمقراطية التي تضمن تمثيل إرادة الأكثرية".

من جهته أكد النائب عن دولة القانون حسين الاسدي خلال المؤتمر أن "بعض النواب اللذين ينتمون إلى كتل سياسية مختلفة قدموا مقترحا لرئاسة مجلس النواب وللجنة المعنية تتمحور بنقطتين وهو أن تكون المحافظة دوائر متعددة، وان يتم اعتماد الباقي الأقوى في القاسم الانتخابي"، لافتا أن "الكتل الكبيرة تعارض هذا التوجه".